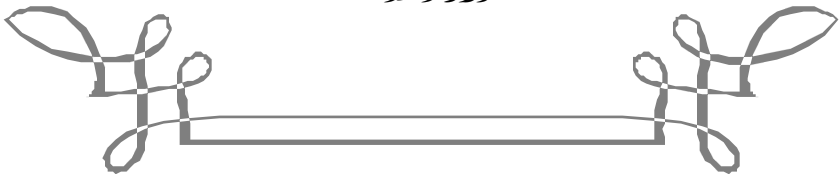


دور وسائل الإعلام



وزارة الداخلية



المقدمة

لقد أضحى الإعلام في عصرنا الراهن قوة لها أبعادها الاجتماعية بمقدار ما لها من قوة سياسية واقتصادية وثقافية، فوسائل الإعلام تنقل إلينا المعلومات والآراء والأفكار والاتجاهات، عن طريق نشاطها الاتصالي تنقل العادات والتقاليد وتعزز القيم السائدة في المجتمع وقد تقوم بهدم قيم وخلق قيم وعادات جديدة.

فوسائل الإعلام تناضل ضد التعتيم وإعاقة التداول الحر للمعلومات بقصد تثقيف وتوعية الجماهير وإشاعة القيم الأصيلة في المجتمع ومتابعة وتمحيص أعمال الحكومة والكشف عن سوء استعمال السلطة وذلك عن طريق آليات العمل الاستقصائي الإعلامي بعمل التحقيقات المعمقة التي تفضح الفساد وتساعد على تحفيز الرأي العام باتجاه المساءلة والمحاسبة، ويكون من المهم أن تعيد وسائل الإعلام النظر في حركتها ومضمون خطابها بهدف استئصال أطوار الارتياح والخوف التي لا تخلق إلا (الأغلبية الصامتة) غير المبالية بما يحدث حولها.

وفي سبيل قيام الإعلام بهذه المهام الإستراتيجية فإنه من الضروري أن يلقى الدعم والمساندة عبر تسهيل مهمة الإعلام وتوفير الأجواء المناسبة للنجاح والحصول على المعلومة وإيصالها لمن ينبغي أن تصل إليهم.

ويعد الإعلام شريكا حيويا لمنظمات المجتمع المدني في التثقيف والإرشاد والدفع باتجاه إحداث تقدم نحو ترسيخ نظام حكم صالح ومن أجل تعزيز ثقافة ترفض الفساد وتدعم أنظمة حكم خاضعة للمساءلة. لذلك ينبغي على إدارة الإعلام في أية مؤسسة عندما تضع سياسة اتصالية أو إعلامية أن تتكامل هذه السياسة مع المؤسسات الإعلامية التي تعد جزءا لا يتجزأ من مؤسسات المجتمع والدولة في ان واحد. فلا يمكن إعداد السياسات الاتصالية والإعلامية ورسمها وتنفيذها بمعزل عن الإطار العام الذي يتحكم بهذا المجتمع وتلك الدولة. وهنا يمكن الاستفادة في هذا المجال بالاعتماد على التخطيط الإستراتيجي للاتصال في الإعلام لتحقيق الاتصال السليم بالمؤسسات الإعلامية ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى التي تدعم مجال حقوق الإنسان من أجل خلق إرادة شعبية ترغب بالإصلاح وترفض الفساد.

حيث أن الإعلام عنصر لا غنى عنه في مكافحة الفساد الإداري لاعتبارات مهمة وأساسية، فالأنشطة الاتصالية والإعلامية تساهم في توعية وتثقيف الرأي العام بما يعزز وجود بيئة للنزاهة، يمكن أن تقوم على أساسها جميع الإستراتيجيات الأخرى التي تساهم في الحد من هذه الظاهرة إلى جانب قيامها بالكشف عن الفساد الإداري في مؤسسات الدولة.

وعالج الباحث موضوع البحث في ضوء ثلاث مباحث كان الأول الإطار المنهجي للبحث والثاني وسائل الإعلام ودورها في إشاعة قيم النزاهة والثالث دور وسائل الإعلام في الكشف عن الفساد الإداري والمالي وسبل مكافحته وأهم النتائج والتوصيات التي توصلنا إليها في ضوء البحث.

المبحث الأول

الإطار المنهجي للبحث

أولاً :- مشكلة البحث Research Problem

تعد مرحلة تحديد مشكلة البحث وصياغتها حجر الزاوية في البحث العلمي، لان الخطوات اللاحقة تقوم عليها، كتحديد المنهج العلمي والطرائق ولأدوات اللازم استخدامها وطبيعة المعلومات اللازم جمعها، فضلاً عن أنها توضح مدى ما يمكن ان يضيفه البحث للمعرفة العلمية^(١).

يقصد بمشكلة البحث أنها، موقف غامض، أو موقف يعترضه الشك، أو ظاهرة تحتاج الى تفسير، أو قضية اختلف حولها وتباينت وجهات النظر بشأنها وتقتضي اجراء عملية البحث في جوهرها، وهي كل قضية يمكن إدراكها أو ملاحظتها ويحيط بها شيء من الغموض وعدم الوضوح،^(٢).

وتقتضي لأصول العلمية ان لاتنشأ هذه المشكلة من فراغ، وإنما تكون ذات دلالة وأصلها قيمة علمية، أي لا تدور حول موضوع تافه لا يستحق الدراسة، وان لا تكون تكراراً لموضوع أشبع بحثاً وتكراراً في دراسات سابقة، كما ينبغي ان تتوفر المعلومات والراجع والمتطلبات الالدية للمشروع العلمي ومناسبتها للوقت المتاح وحسن تصرف الباحث للمتغلب على الصعوبات المنهجية والاجتماعية التي من الممكن ان تواجهه^(٣).

على الرغم من تنوع الوسائل الإعلامية (المقروءة، المسموعة، المرئية) وكثرت عددها وسهولة الحصول عليها ورخص ثمنها وتعدد مرجعياتها إلا أنها لم تستطع ان تكون ذلك الرأي العام وتحدد اتجاهاته القادرة على التغيير ولم تنبئ به الى ما يجري حوله وتساعده على تكوين موقف إزاءه ولم تحدث ذلك التفاعل بين الجمهور والقادة لسياسيين ولم تحقق ذلك الحوار الديمقراطي الذي يتفاعل فيه الجمهور مع القادة. فهي لم تكن ذلك الوسيط الأمثل لحالة حوار متصل بين مؤسسات تحكم وبين جمهور يحكم ولم تعكس حالات متباينة من الرضا أو عدمه. وقد صاغ الباحث مجموعة من التساؤلات هي كالتالي:

- ١- هل هناك دور لوسائل الإعلام في إشاعة قيم النزاهة في المجتمع. ؟
- ٢- هل هناك علاقة بين مكافحة الفساد الإداري والمالي ومشاركة أفراد المجتمع لهذا لظاهرة ؟
- ٣- هل الوسائل الإعلامية تشجع الجماهير على المساهمة في عملية الرقابة الجماهيرية ونقل صوتها الى القيادة السياسية. ؟
- ٤- هل تعد لوسائل الإعلام وسيطاً بين الجمهور والقيادة السياسية في نقل شكوى الجمهور الى القيادة السياسية وشرح وجهة نظر القيادة الى الجمهور. ؟

(١) د. هادي نعمان الهيتي، مناهج البحث العلمي (محاضرات لقيت على طلبة الماجستير / دراسة مطبوعة بالرونيزو / كلية الاعلام - جامعة بغداد/ للعام الدراسي ٢٠٠٥-٢٠٠٦.

(٢) د. حميد جاد الدليمي، أساسيات البحث العلمي (بغداد: شركة الحضارة للطباعة والنشر ٢٠٠٤) ص ٢٤.

(٣) د. مروان عبد الحميد إبراهيم، أساس البحث العلمي لاعادة الرسائل الجامعية (عمان، مؤسسة العراق، ٢٠٠٢). ص ٢٥.

ثانياً: أهمية البحث والاعمال فيه The Importance of Research and the need of it
إن أهمية وسائل الإعلام المختلفة تعد أداة فاعلة ومؤثر في المجتمع كونها أداة رئيسية للرقابة الجماهيرية في سبيل تنفيذ خطط التنمية والبناء.

ومن أجل توعية الجماهير وممارسة النقد البناء من خلال كشف السلبيات والاحترافات والفساد والحسوبة وعدم الكفاءة والفشل في إدارة المشاريع وتنفيذها. وفي نفس الوقت تنبع أهمية إتباع وسائل الإعلام المسؤولين والقيادة السياسية على مشاغل الجمهور ونقل صوته بصورة مستمرة إليها. فهي الوسيط وحلقة الربط بين الجمهور والقيادة وبذلك فهي تسعى إلى خلق حوار ديمقراطي يتفعل فيه الجمهور مع القيادة وتصبح جزءاً منها. وكذلك تتبع أهمية البحث من فائدته المرحوة والمثمة واقعاً ديمياً وعملياً فضلاً عن جوانب الأهمية التالية:-

- ١- جاء هذا البحث في وقت كشفت فيه تقارير إعلامية عن وجود فساد إداري ومالي في المؤسسات الحكومية.
- ٢- يأتي هذا البحث انسجاماً مع الإجراءات التي تتخذها الحكومة من أجل توعية الجمهور وخلق رأي عام مناهض للفساد الإداري والمالي.
- ٣- جاء هذا البحث انسجاماً مع توجهات الحكومة العراقية في وضع واقتراح آليات المكافحة والاعمال لمكافحة ظاهرة الفساد الإداري والمالي.
- ٤- يبرز دور وسائل الإعلام لما يشكله خطر الفساد الإداري والمالي من موعقة تجاه التنمية والبناء وادخال الاستثمارات للبلد.
- ٥- ينظر من هذا البحث معاً لحملة الوطنية للبناء والأعمال ودخول الاستثمارات للبلد وما لوسائل الإعلام من دورها في ذلك.

ثالثاً : هدف البحث Research aim

- يهدف البحث الإجابة عن التساؤلات التي طرحت في مشكلة البحث فضلاً عن التالي:
- ١- التعرف على دور وسائل الإعلام (الرؤية، المسموعة، المقروءة) في إنشاعة قيم النزاهة ومدى كفاءتها في مواجهة ظاهرة الفساد الإداري والمالي.
 - ٢- التعرف على أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه وسائل الإعلام لتنهوضها بدورها في مجال تثقيف وتوعية الجمهور.
 - ٣- التعرف على حجم ونوع المعالجة التي تمارسها وسائل الإعلام لمكافحة الفساد الإداري والمالي.
 - ٤- التعرف على بعض حالات الفساد الإداري والمالي التي كشفتها وسائل الإعلام.

رابعاً: منهج البحث ونوعه Research Method and its Kind

يمثل المنهج مجمل وعاء من القواعد ولخطوات التي يجب أن يتبعها الباحث للوصول إلى النتائج المستهدفة، فهو سبيل الباحث في السيطرة على البحث بصيغة عامة وضبط إجراءاته طبقاً للإجراءات والقواعد المعيارية المميزة لكل منهج، ولذا يشير من الناحية التطبيقية إلى طريقة التعامل مع القاعدة المعرفية^(١).

(١) د. محمد عبد الحيد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية (القاهرة، عالم الكتب، ٢٠٠٠) ص ١٥٠.



المبحث الثاني

وسائل الإعلام ودورها في إشاعة قيم النزاهة

أصبحت وسائل الإعلام في المجتمعات المعاصرة ضرورية لتحقيق تماسك البنيان الاجتماعي وتوثيق الصلات بين الحاكم والشعب وعن طريقها يتم التعبير عن رغبات الناس وتطلعاتهم، وتقوم وسائل الإعلام بدور أساسي في تعزيز الاتصال الدولي بين الشعوب وما تنقله من قيم عبر الحدود إلى الأمم. كما أن وسائل الإعلام تعد قوة إيجابية داخل المجتمع تعمل على تماسكه وتدعيم بنيانه كما تعبر عن قضاياها وتكشف عن ألوان الفساد والانحراف وتساهم في دفع عجلة التنمية فيه، وقد تكون قوة سلبية إذا لم يحسن استعمالها وذلك لأنها تعمل على تخريب المجتمع وتفتيته وتحطيم معنوياته وتشويه شخصيته الوطنية بغرس قيم غريبة فاسدة، ولهذا فإن فهم دور وسائل الإعلام في المجتمع واستعمالها يصبح ضرورة للتعامل مع هذه القوة التي يمكن أن تكون قوة خير تعمل لصالح المجتمع أو قوة شر تسهم في تعطيل قواه^(١).

وتتعدد وظائف وسائل الإعلام بتعدد استعمالاته في المجتمع كوظيفة التثقيف والترفيه والتعليم فضلاً عن وظيفة الرقابة التي تمثل أحد الدروع الأساسية لحماية المجتمع وصيانتها من الفساد والمخالفات وسوء استعمال السلطة فوظيفة الرقابة أو الإشراف على البيئة، هي من الوظائف التي يجب أن تسعى الحكومات لإيجادها، لأنها تمثل عوناً لها في كشف أشكال الفساد التي يمكن أن تحدث وبهذا تلعب وسائل الإعلام دوراً مسانداً للحكومة في تأدية دورها على أكمل وجه، كما أن لها دوراً أساسياً في الدفاع عن مصالح الشعب.

وتعد الوظيفة الرقابية من الوظائف الأكثر إلحاحاً وأهمية في دول العالم الثالث إذ تحتاج هذه الدول إلى تعبئة جهودها الوطنية من أجل التنمية وهذا يستدعي كشف كل المعوقات وأشكال الفساد والمحاباة والمحسوبية وعدم الكفاءة والفسل في إدارة المشاريع وتنفيذها فهي وظيفة للمجتمعات وللتعبير عن الروح الديمقراطية البناءة في أي مجتمع كان.

وتتحمل وسائل الإعلام مسؤولية قيام الحكومة بتجاوز حدودها عن طريق ما تقدمه من موضوعات لنقد الظواهر السلبية والانحرافات وكشفها للفساد الإداري في المؤسسات والأجهزة الإدارية، فهي تساهم في وضع الحقائق أمام الشعب وتبصيره، فضلاً عن كونها أداة مؤثرة لرقابة تصرفات الحكام وتزجئة رغبات وآمال المحكومين.

كما تقوم وسائل الإعلام بتوجيه النقد الهادف والبناء لمؤسسات الدولة عن طريق تسليط الضوء على الجوانب السلبية والانحرافات في الأجهزة الإدارية المختلفة وتقويم الإيجابيات فيها وإلزام المواطنين بمسؤولية المشاركة في إدانة الأخطاء المختلفة وعدم التغطية على السلوكيات السيئة بحق الشعب لضمان عمل الأجهزة والمؤسسات بكل كفاءة ونزاهة^(٢).

(١) محمدي صنتعة الفضلي عصر نشأة دور وسائل الإعلام الإلكترونية في المجتمع المعاصر (١) لندن، شركة وطنية للنشر والتوزيع، ١٩٨٠ ص ٨٢.

(٢) إبراهيم الدخيني، قانون الإعلام (مجلد واحد)، مطبعة خوزرة، بوفلو، قانون البيئة، ١٩٨٠ ص ١٠.

ولقد دفعت القدرة التي تتمتع بها وسائل الإعلام في التأثير والتقنيات التي تمتلكها اغلب الدول والحكومات الى الاعتماد عليها في كثير من المجالات المختلفة كالتوعية والتثقيف والتعليم والإشراف على البيئة فضلا عن الإسهام في عملية التنمية.

فوسائل الإعلام قادرة على زيادة الوعي لدى الأفراد ليكنوا قادرين على استيعاب الظروف المحيطة بهم ليشكل لديهم القدرة على تحويل الظروف لصالحهم بما ينعكس ايجابيا على حياة الفرد

والمجتمع. ومن جهة أخرى فان جميع الأجهزة لرقابية لا تستطيع ان تستغني عن عملها عن وسائل الإعلام سواء كان ذلك باستعمال الوسائل الإعلامية المتوفرة لديها والداخلية في إطار أجهزتها أو تلك الأجهزة لتي تعمل في خدمة المجتمع ككل، فوسائل الإعلام تؤدي بما تكشفه من أشكال الفساد وسوء استعمال السلطة الى خلق آراء نزيهة وصحيحة في تلك المؤسسات التي ينبغي ان تقوم على أسس الشفافية وحرية تبادل المعلومات ومن ثم تعزز قدرة السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية في المساءلة والمحاسبة وتسهل تلك الآلية التي تعمل على الجدارة والحسن التعاوني بين الأجهزة الرقابية. وفي الوقت ذاته فوسائل الإعلام التي تتمتع بحرية تامة لا تشكل مصدرا للرقابة فحسب بل متنفسا للتعبير عن الرأي العام ومصدرا للمساءلة ايضا ووسيلة للمشاركة المدنية والتحقق من الفساد لذلك تساعد وسائل الإعلام في بناء مؤسسات أكثر فاعلية وقوة. ولعل الدور الذي تؤديه وسائل الإعلام في تشجيع الرأي العام على المساهمة في عملية الرقابة عن طريق نقل صوتها ومطالبها الى القيادة السياسية من اهم استعمالات وسائل الإعلام فهي وسيط بين الرأي العام والقيادة السياسية من اجل ان تطلع على شكاوى الجمهور وان توفر له الفرصة لانتقاد الظواهر السلبية لكي تكون القيادة على اطلاع دائم بمشاكل الجماهير ولنقل صوتهم بصورة مستمرة الى الجهات المسؤولة (١)

كما ان الوظيفة الرقابية لوسائل الإعلام تؤدي مهمة ضرورية تسهم في الكشف عن اية ممارسة غير قانونية وفسادة تمارس في مؤسسات الدولة. او المجتمع وتؤثر سلبا في الصالح العام بغية تصحيحها واذا تطلبت الحاجة المطالبة بمعاقبة المسؤولين عنها.

ومن الجدير بالذكر ان الدور الرقابي لوسائل الإعلام لا يمكن ان يتم من دون وجود إعلام حر تسهل فيه عملية الحصول على المعلومات وتوفير كل الضمانات القانونية والقضائية التي تكفل حق وسائل الإعلام وحق المواطن في الاطلاع والوصول الى مصادر المعلومات ذات الطابع العام عن طريق مصادر موثوقة كالاتصالات والدوائر والوثائق الرسمية التي لا يؤدي الاطلاع عليها الى تعريض امن البلاد والأشخاص الى خطر، فحجب المعلومات ذات الطابع العام عن الإعلام يؤدي الى تعطيل دور كنفال للمعلومات وكرقيب على أداء الحكومة (٢)

ولأهمية وسائل الإعلام في إشاعة قيم النزاهة وأهمية التأثير الذي يمكن ان تحدثه عن طريق إرسال الرسائل الإعلامية، سنستعرض دور كل وسيلة وأهميتها.

(١) د. جيهان احمد رشتي، نظم الاتصال، الاعلام في الدول النامية (القاهرة، دار الفكر العربي ١٩٨٠) ص ١٨٤.

(٢) محمود فهمي، فن تحرير الصحف الكبرى (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٢) ص ٢٥.

١- الصحف

تعد الصحف أهم وسيلة تخدم النشاط الإعلامي لما لها من دور فاعل في نقل الأخبار والعلوم وتكثيف الرأي العام والتأثير فيه، مما جعلها السلطة الرابعة في الدولة أو كما يطلق عليها (صاحبة الجلالة). ذلك أن ويعد الاتصال عن طريق الصحف من أهم وسائل الإقناع والتأثير على الرأي العام للجمهور، ذلك أن من وظائفها الأساسية هي الإعلام والتوجيه والإرشاد والترفيه، فالصحف تقدم الأخبار والمعلومات وتعرض المعوقات والآراء التي تساعد في تكوين رأي عام حول السائل العامة في المجتمع، وما يعترضهم

من مشكلات سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية والاجتماعية؟ وتتميز الصحف عن غيرها من الوسائل الإعلامية بنشرها مساحات واسعة من المعلومات التي تعالج الأحداث اليومية، ويمكن إعادة قراءتها أكثر من مرة والاحتفاظ بها والرجوع إليها في أي وقت فضلا عن أنها غير مكلفة وتوفر الاتصال اليومي، كما أنها تصل إلى عدد كبير من الجمهور وهي مناسبة لفئات مختلفة ومتباينة في المستوى الثقافي والاجتماعي.

فهي تستعمل الفنون الصحفية كالمقال والافتتاحية التي تعالج أخبار مهمة وتستعمل التحقيق الصحفي والصورة والكاريكاتور إضافة إلى الخبر الذي يعد أحد أهم هذه الفنون فتنوع هذه الفنون تبعد اللئالي عن القارئ وتحقق أهدافها.

وقد أخذت هذه الوسيلة على عاتقها في السابق القيام وحدها بالمهام التي يتوقعها المجتمع اليوم من جميع وسائل الإعلام مشتركة فقد قامت بالإعلام الجماهيري وتفسير الأحداث وتحدي السلطة المتقلبة وإمتاع الشعب وإقناعه^(١).

وعليه فللصحافة دور مهم في إبراز الأحداث وأسباب وقوعها وكشف الحقائق عنها وإظهارها بشكل مفصل إلى الرأي العام محليا وإقليميا ودوليا فضلا عن تقديمها إلى المسؤولين لاتخاذ ما يلزم من الإجراءات والممارسات التي تحفظ للإنسان حقوقه وكرامته مع التركيز على تطبيق القانونين الصارمة ضد المسببين حفظا للأمن والاستقرار والسلام بشكل عام^(٢).

كما يعد النقد النزيه البناء اليوم واحداً من أهم أسس الصحافة الحديثة، تؤدي فيه دور الفتش العام الذي يظهر العيوب ويرصد الانحرافات عن طريق مراقبتها لأعمال المؤسسات والدوائر المختلفة.

نستنتج مما سبق أن الدور الطبيعي للصحف يكمن فيما تقدمه من أخبار وتحقيقات وأعمدة ومقالات ورسوم كاريكاتير وغيرها من الفنون الصحفية التي يمكن أن تستعمل بعضها للكشف عن الانحرافات والاختلالات في مؤسسات الدولة أو التوعية بمخاطرها، والبعض الآخر يمكن استعمله لتوجيه النقد والسخرية للأخطاء الشائعة والأساليب غير القانونية فضلا عن تشجيع أفراد الجمهور وحثهم على الكتابة حول مشكلاتهم والبحث مع الجهات المسؤولة عن الحل.

(١) د. عبد العزيز شرف، الأساليب الفنية في التحرير الصحفي (القاهرة، دار فباء للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٠)، ص ٣٥-٣٦.

(٢) د. نزهت محمود الدليمي، النظمية الإخبارية لفرضية تعذيب المعتقلين في سجن أبي غريب، مجلة الباحث الإعلامي، (جامعة بغداد كلية الإعلام، ٢٠٠٦)، ص ٢٠١.

٢- الإذاعة

وهي إحدى أهم الوسائل الإعلامية لما يمكن أن تلعبه من دور في التأثير على الرأي العام ويمكن أن يكون لها تأثير أقوى من الصحف إذا ما وظفت بشكل جيد، يستطيع أن يحمل مضامين الرسالة الإعلامية وقو صيلها بشكى سليم وفعال إلى جمهور المؤسسة، وتمتاز الإذاعة بالحيوية وتأثير المباشر ومن مزاياها أنها^(١)

١- لا تحتاج إلى تفرغ تام من قبل المتلقي وإنما يستخدم حاسة السمع

٢- لا تحتاج من المتلقي معرفة القراءة أو الكتابة.

٣- السرعة في إيصال الوسائل الإعلامية إلى الجماهير وفي وقت .

٤- تصل إلى مساحات قد لا تستطيع الصحف الوصول إليها، فضلا عن انتشار جهاز لراديو بشكل كبير .

٥- يمكن أن تستعمل المؤثرات الصوتية بما يضيف على الرسالة الاتصالية تأثيراً وفوقه وجمال .

٣- التلفزيون

لقد أثبتت هذه الوسيلة تفوقها بشكل كبير على بقية الوسائل الإعلامية الأخرى لما تمتلكه من تقنيات وقوا لب فنية وإمكانات تكنولوجية عالية تمكها من زيادة فاعلية التأثير والإقناع لدى الجمهور، وهذا ما يتطلبه النشاط الإعلامي في تكوين لصورة لحسنة والمقبولة لدى الجماهير عن المؤسسة بما تقدمه من برمج تعتمد على النقل الصحيح للحقائق والعلومات، لذلك احتلت هذه الوسيلة مكانة متميزة كأهمية كبيرة .

ومن أهم خصائص هذه الوسيلة قربها من واقع الاتصال الوجهي بما يزيد من فعاليتها وأثرها في نفوس المتلقين لدرجة اختلاط الأمور عند بعض المشاهدين وعدم قدرتهم على التمييز بين الواقع والخيال كما تتميز بقدرتها على تقديم دقائق الصور بوضوح فالتلفزيون يقدم الشخصيات البارزة إلى المشاهدين يعرفه عليها عن كثب علاوة على ذلك ينقل لأحداث مصورة كما تقع في أي زكن من أركان العمورة لأجل ذلك فإن التلفزيون يعد النافذة التي يطل منها المشاهد على العالم^(٢)

وهو بمثابة لأذن والمعين التي يشاهد الدراء عن طريقها العالم، ومجريات لأحداث وما يدور حوله في ظل النظام الذي ينتمي إليه، فهو يخبر المواطن بالظروف الاقتصادية والأعمال والأحداث الثقافية وأخبار الشروة والصحة ويكشف عن أزمات الحكومة والأخطار المترضة وفضائح لسياسيين^(٣).

ولأنه تنص هذه الوسيلة على نقل الأخبار والمعلومات بل تفسير الأحداث وتسعى إلى الإقناع وإلى تشكيل الرأي العام كما تعد وسيلة لإيصال صوت الشعب إلى السلطة، منه، يستخد منها السياسيون لشرح أفكارهم وآرائهم وموقفهم العامة للناس .

هذه المميزات وغير ها جعلت من التلفزيون أداة مهمة تستعمل في كثير من المجالات والفرض في ظل ما يمكن أن نسميه (بعض الشاشة) إذ أصبحت شلثة التلفزيون شبه بالمرآة التي تعكس صورة الواقع الذي يعيشه المجتمع وتعبر عن القضايا والأحداث وتناقش مختلف القضايا والمشاكل التي تهتم لجماهيرو تحقق التواصل بين القيادة الحاكمة وأفراد الشعب، وتسعى لخلق التأثير في لسلوكو والاتجاو الأراجما ينفع الصالح العام .

(١) محفوظ أحمد جودة، العلاقات العامة، مفاهيم وممارسات، (عمان)، مؤسسة زهدا للنشر والتوزيع، ٩٩٦، ص ٥٢ .

(٢) د. عصا مهديان الموسى، الدخول في الاتصال الجماهيري، ط٢ (أربد)، مكتبة الكنائس للنشر والتوزيع، ١٩٩٨، ص ١٠ .

(٣) د. محمد فليحي، صناعة العقل في عصر الشاشة، م.س. د.، ص ٩٣ .

المبحث الثالث

مسؤولية وأهمية وسائل الإعلام في الكشف عن الفساد الإداري

يعد الفساد الإداري واحداً من أخطر مظاهر وأسباب انتهاك حقوق الإنسان، ولما كانت وسائل الإعلام تضطلع بدور رئيس في أحداث تغييرا كبيرة في الواقع الاجتماعي والسلوك والأوضاع الاجتماعية فإن المؤمن فيها أيضاً قدرتها على حماية حقوق الإنسان أو تجاهلها، وإذا أردنا أن نجعل هذا الإنسان أكثر وعياً بحقوقه وأكثر فها لها، لا بد أن نعمل على حماية هذه الحقوق أولاً^(١).

حتى وإن كان نذكر المرء لحقوقه إدراكاً كاملاً فإن هذا ليس كافياً للتأمين عدم انتهاكها وبناءً على ذلك فإن المسؤولية تقع على عاتق وسائل الإعلام في فضح تلك الانتهاكات وأدانتها وبيان إشكالها وينبغي على العاملين في مجال وسائل الإعلام أن يحرسوا على إدراج أنفسهم في عداد القوي التي تكافح الفساد الإداري من أجل تعزيز حقوق الإنسان، وبالنسبة يمكن أن تشكل شبكات الاتصال على نظام من القيمين ينطوي على احترام حقوق الإنسان والدفاع عنها^(٢).

وتعد وسائل الإعلام التي تعمل على تقصي واستكشاف الحقائق أحد الفاعلين الرئيسة للكشف عن الفساد الإداري، لذلك ينبغي على هذه الوسائل أن لا تكتفي بالتمسك بوقائع السلبيات والسلوكيات الخاطئة بل يجب أن توظف للكشف عن مواطن وجود أي شكل من أشكال الفساد الإداري مهما كان صغيراً خشية استغلاله ونموه، ومن تلك الأشكال:-^(٣).

- ١- شمل قرارات المحاكم بالمال والتغيب أو الترهيب.
- ٢- التحويل غير المشروع لا نشطة الحكم وأنشطة الأحزاب السياسية.
- ٣- التأثير غير المشروع على السياسات الإدارية في البلد بما في ذلك السياسات الاقتصادية.
- ٤- سياسات التمييز الطائفي والعنصري.
- ٥- الإضرار غير المشروع.

٦- إعدام النفس والأهلية المهنية في التوظيف وسيادة التمييز بين الناس على أساس الجنس أو الانتماء السياسي أو الموقف من معارضة أو تأييد حكم.

لذلك تزداد أهمية وسائل الإعلام في الأجهزة الرقابية المعنية بمكافحة الفساد الإداري، في ضوء ما تمتلكه هذه الوسائل من سلطة رقابية يمكن عن طريقها معرفة مواطن الفساد الإداري في مؤسسات الدولة ودواثرها.

ومن جهة أخرى تتحمل وسائل الإعلام مسؤولية كشف الوثائق وعرض الحقائق المتعلقة بقضية ما ومتابعتها للتحقيقات الخاصة بها وصولاً إلى إحالتها للقضاء والبت فيها ومحاسبة المفسدين ورد الحقوق، بقصد إعلام الرأي العام عن خفيات أي قضية تحقيقية بمقتضاها الفساد الإداري والمتابعة سير المحاكم المختصة بقضايا الفساد.

(١) د. رمزي عمار و إعلام التعليم في حماية حقوق الإنسان مجلة الفكر العربي (بيروت)، معهد لجامعة العربي، ١٩٩٠، ص ٤٧.

(٢) شوه، أكرير، حدود سلطة مدققين واحد، ديونكو (الجزائر)، لشركة الطائفة للنشر والتوزيع، ١٩٨٠، ص ٢٨.

(٣) عنل صياح، إعلاميون للسلطات غير الحكومية في تطبيق وحماية حقوق الإنسان بحث منشور بتاريخ ٢٠٠٥، منشور على الموقع الإلكتروني

www.iraqadd.com.p.g

(٢) د. محمد بدير، الاتصال الجماهيري بين الإعلام والتطويع والتنمية (القاہرة دار فباء للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٨)، ص ١٤.

(٣) د. حسن ابو حمود، الفساد وسفك سته الاقتصادیة یؤالاجته اعیة، مجلة جامعة للعولم والاقتصادیة والقانونیة (سوریا)، جمعه دمشق، مج ٨، ع ١، (٢٠٠٢) ص ٤٦٤.

ولأهمية وسائل الإعلام في الكشف عن الفساد فقد تم إنشاء المنظمة الإقليمية للصحفيين المناهضين للفساد في ب عام (٢٠٠٠). ولقد نظر إلى هذه المنظمة على أنها مشروع لتعزيز وتقوية أقوى أداة لمكافحة الفساد في أمريكا وأكثر وعداً الوهي الصحافة الرقابية .

ولقد أصبحت المنظمة هذه نظام دعم لصحفيي أمريكا اللاتينية ووسائل الإعلام التي تغطي إخبارياً قضايا الفساد في المنطقة ، كما أنها توفر للصحفيين المكان اللازم للحصول على المعلومات وتبادلها والاتصال والمساعدة في التحقيق إلى جانب ذلك تعمل المنظمة على رصد ونشر المعلومات المتعلقة بالتشريعات وقدرات المحاكم وإجراءات التي تيسر أو تعيق التحقيقات والتقارير حول الفساد الإداري^(١).

ومن جهة أخرى فإن وسائل الإعلام التي تتبنى أسلوب الرقابة على مؤسسات الدولة لا يقتصر جهدها على رصد وكشف ومتابعة حالات الفساد الإداري ، بل تعمل على تنمية حس عام لدى أفراد المجتمع بصورة عامة والعاملين في مؤسسات الدولة بصورة خاصة ضد أي سلوك فاسد .
إذ تؤكد التقارير ان غالبية القضايا التي تكشف عن الفساد الإداري تأتي عن طريق وسائل الإعلام والموظفين وأفراد المجتمع الذين باتوا يركون حجم الآثار الناجمة عن الفساد رغبة في تحقيق الأمان والانتقام من الفاسدين .

(١) دجون دسوليفان ، والكسندر شكولنتكوف ، مخططات وحلول القطاع الخفي (واشنطن ، مركزا لشرورات الدولية ، ٢٠٠٥) ص ٢٧-٢٨ .

النتائج

- ١- يعد البعد الاجتماعي والثقافي للفساد الإداري والمالي من أخطر أبعاد الظاهرة فهو يهيئ البيئة المناسبة ويكيف الأجواء القابلة للسلوكيات المنحرفة والذي لا يمكن القضاء عليه بقرار إداري أو إصدار حكم بل عن طريق نشر الوعي العام بقيم النزاهة وأخلاقيات الوظيفة العامة
- ٢- تعزيز ثقافة النزاهة وحرية الإعلام وضمان مشاركة منظمات المجتمع المدني في اتخاذ القرارات ولرقابة عليها من أهم الأمور التي تقلل من احتمال انتشار الفساد الإداري في مؤسسات الدولة .
- ٣- لوسائل الإعلام دور مهم في الحد من ظاهرة الفساد الإداري والذي يبرز في نواحي عديدة منها توعية الرأي العام بقيم النزاهة وبأهمية مكافحة الفساد الإداري وغرس الروح الوطنية والشعور بالمسؤولية تجاه المال العام .
- ٤- تتركز جهود وسائل الإعلام على الوقاية من الفساد الإداري ومكافحته فالوقاية تتم عن طريق إشاعة ثقافة النزاهة ونشر الوعي القانوني بأحكام جرائم الفساد الإداري الذي يعتبر في الوقت ذاته علاجا للظاهرة فضلا عن علاجها بالإعلام الرقابي .
- ٥- تعد وسائل الإعلام لحررة والمستقلة والمدعمة بقانون حماية الصحفيين من أهم المصادر للكشف عن الفساد الإداري ولا سيما الفساد الكبير الذي يتورط به كبار المسؤولين ولها الدور الفاعل في تغيير الاتجاهات والثقافات وتصحيح السلوكيات الخاطئة والعادت غير الحضارية .

التوصيات

- وفي ضوء الدراسة التي أجريناها نوصي بمجموعة من الآليات الإستراتيجية ومنها ما يلي :
- ١- وضع خطة إستراتيجية عامة تتكاتف بها جميع الوسائل الإعلامية المختلفة لتكوين جيل جديد رافض لثقافة الفساد الإداري والمالي .
 - ٢- الاستفادة من التجارب الإعلامية للدول العربية والأجنبية وتكييفها حسب البيئة العراقية لغرض اكتساب الخبرة في كيفية التعامل الإعلامي مع ظاهرة الفساد الإداري والمالي .
 - ٣- القيام بحملة إعلامية واسعة بين فترة وأخرى الغاية منها التعريف بمخاطر الفساد الإداري والمالي وآثاره السلبية على المجتمع ، وتعزيز ثقافة النزاهة وتصحيح السلوكيات المنحرفة والعادات الخاطئة .
 - ٤- إقامة المؤتمرات والندوات العلمية لشرح صور الفساد الإداري وكيفية التعامل معه ومكافحته وتعزيز الوعي العام بالنزاهة وأخلاقيات الوظيفة العامة .
 - ٥- تكوين مرصد إعلامي بمشاركة كافة وسائل الإعلام المختلفة على مؤسسات الدولة وخاصة بعد صدور قانون حماية الصحفيين لمتابعة الأعمال والبرامج والعقود والتوكيلات التجارية ولتتدخل ضد التعطيم على المعلومات عن طريق مناصرتها للشفافية والحفاظ على سرية مصدر المعلومات .

منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث

إن ظاهرة الفساد في العراق ليست حديثة العهد، بل ترجع إلى عشرينيات القرن الماضي، أما على صعيد وزارة النفط فقد ظهرت أوائل بوادر الفساد في سبعينيات القرن المنصرم. بيد أنها كانت قليلة جداً، لم نقل نادرة، ولم تبرز حالات الفساد على السطح إلا في سنوات الحصار العجاف، التي كان يتلقى فيها الموظف راتباً شهرياً غير مجزٍ، ولا يسد احتياجاته الأساسية لأكثر من أسبوع على أعلى تقدير وفي أحسن الأحوال.

وإلى جانب الحصار، كان لأضرار الحروب أثرها البالغ والكارثي على المواطن، ناهيك عن أن التفاعلات السياسية عشية الأحداث وأبانها وبعيدها قد ألقت هي الأخرى بظلالها الثقيلة على المواطن وعمقت من شرخ الفساد. وقد أفرز الحصار ظهور طبقتين من الناس: ثرية جداً والأخرى فقيرة جداً، الأمر الذي حدا بالعديد من الطبقة الثانية أن يتخذوا الفساد طريقاً لهم، لا لرفع مدخولاتهم وتحسين مستوى معيشتهم وحسب، بل تعدى ذلك إلى سعي محموم لتحقيق أكبر ما يمكن تحقيقه من مكاسب وجمع أموال، وافرطوا في ذلك وطغوا طغياناً كبيراً. ولم يكن الحال بعد ٢٠٠٣/٤ بأفضل من سابقته، فقد استغل العديد من ضعاف النفوس والجهلة حالة الانفلات الأمني لينهبوا أموال الدولة بطريقة همجية دمرت صورة العراقي في نظر الرأي العام العالمي. وأوحت تلك الأحداث لأولئك الجهلة بأن كل ما ينيبونه هو عمل مشروع وحق اغتصب منهم من قبل النظام السابق ولستعادوه، متناسين أنه فساد وفساد. ودفع تغاضي الدولة عن تجاوزاتهم باستحلال كل مال يحصلون عليه مهما كانت الوسيلة ومن أينما كان وكيفما كان. وبناء على كل ما تقدم بيانه ولغياب الردع بمختلف أشكاله، تنامت حالات الفساد بشكل مطرد ووصلت إلى الحال الذي وصلت إليه الآن.

ولقد أصاب وزارة النفط ما أصاب غيرها من الوزارات من غوائل الفساد. وعلى الرغم من وجود إمكانات وفرة محتملة وكامنة للفساد أكبر بكثير من مثيلاتها، إلا إن مرتبته كانت أفضل من البقية. (انظر الجدول المرفق). وتتفاوت حالات الفساد ودرجاته في وزارة النفط بحسب موقع العمل والمنصب والقرب من مصدر القرار وأصحاب الصلاحيات.

إن كل ما سبق ذكره دفع بالباحث إلى التساؤل عن مسببات تلك السلوكيات ودوافعها وآثارها، وتصور الحلول الفعّال للفساد.. وكما يأتي:

- ١- أسباب الفساد ودوافعه، وعناصره، وآثاره، ومكامنه.
- ٢- هل هناك قصور في الإجراءات الإدارية والقانونية والإعلامية وإجراءات النزاهة؟
- ٣- الموظفون الجدد والفساد الإداري.. من يهدد من؟
- ٤- هل يمكن القضاء على الفساد، وكيف؟

ثانياً: أهمية البحث

- ١- إعداد دراسة عن ظاهرة الفساد المالي والإداري في وزارة النفط .
- ٢- تحديد مسببات هذه الظاهرة والعوامل التي أدت إلى ظهورها .
- ٣- مراجعة الإجراءات ذات العلاقة بالفساد .
- ٤- صياغة إجراءات مقترحة وأفكار تهدف إلى الحد من الظاهرة ومعالجتها .

ثالثاً: أهداف البحث

- ١- تحسين الموظفين ولا سيما الشباب والحؤول دون انزلاقهم في غياهب الفساد .
- ٢- بلورة صياغة إجراءات أكثر فاعلية لمواجهة هذه الظاهرة .
- ٣- تفعيل دوري مكتب المفتش العام والإعلام في مواجهة هذه الظاهرة ورفع الوعي في أوساط الموظفين .

رابعاً: أدبيات البحث

- ١- جمع لعلومات عن مجتمع البحث (وزارة النفط) .
- ٢- دراسة البيانات والإحصائيات ذات العلاقة بالفساد في وزارة النفط .
- ٣- مراجعة التعليمات الإدارية والقانونية والأدبيات الصادرة بهذا الشأن .

مقدمة

موطاً بحثي المتواضع قوله تعالى: ((زَيْنَ النَّاسِ خِبِ الشَّهَوَاتِ مِنَ التَّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْخَزَائِنَ الْمُتَعَدَّةَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَتَابِ)) (. و قول رسولنا الأكرم محمد) : (لو أن لابن آدم وادياً من ذهب أحب أن يكون له واديان ولن يملأ فإد إلا الثراب ويتوب الله على من تاب) . منذ الأزل كان المال سبب شقاء الإنسان وتعاسته . فقد كان هم الإنسان جمع المال (من كل الصنوف ، سواء النقود أو الأنعام أو الأملاك وغيرها) . وأدى هذا السعي إلى انتهاج الإنسان سبلاً للحصول على المال ، وتباينت من صالحة إلى فاسدة . ثم ترتب على ذلك ظلم الإنسان لأخيه الإنسان بشتى الصور . فدفعه حب المال إلى ابتكار أساليب مختلفة مشروعة كانت أم لا من أجل تحقيق ذلك . فتشكلت صورة البناء المالي . وبما أن الفساد المالي يكون الوصول إليه عن طريق الوظيفة والمناصب بشكل رئيس ، فقد تشكل الفساد الإداري ليكون ظلاً للفساد المالي يختفي وراءه أولئك الذين لم يكتفوا بما أنزل الله إليهم من رزق ، بل سعوا إلى ما هو أكثر .

ومن المؤكد أن هذا الأمر لا ينحصر أثره على القائمين به ، بل يتعدى ضرره إلى بقية الناس ، مما يؤدي إلى استلاب حقوق أناس آخرين ، الأمر الذي يدفع بالكثير منهم إلى انتهاج سلوك وأساليب صالحة وغيرها لأجل استعادة حقوقهم . أو يشجع أناساً يستدرجهم في طريق الغي الشيطان ويزين لهم وسائل الاسترزاق السهلة ويسول لهم أكل السحت ، ويصوره لهم على أنه غنيمة وحق مكتسب . وتأسيساً على ما ذكر ، انبرت الشرائع السماوية لمواجهة هذا الخلل والانحراف عن السلوك السوي للبشر .

فكانت دعوات الرسل والأنبياء والصالحين تصب في تباع السبل الرشيدة والقوامة في الكسب والرزق . وانطلقت أصوات النذر وصيحت التحذير وعبارات الوعيد من مغبة الفساد . وفي المقابل بشرت بمكافأة الذين ينأون بأنفسهم عن مواطنه وأسبابه وكل ما يدور في فلكه، وأولئك الذين يحاربونهم ويمنعون أسبابه، ووعدهم الرزاق ذو القوة المتين بالقناعة في الدنيا والنعيم المقيم في الآخرة. كما انبرى أناس لهذا الأمر سؤما مصلحين إلى جاذب ذلك، لم يقف مشرعو القوانين الوضعية مكتوفي الأيدي، ولا اتخنوا موقف المتفرج بل نشطوا أيضا وسؤافوانين ونشريات لمحاربة الفساد. كما شنت الكثير من دول العالم حربا على الفساد وأسست مؤسسات ومنظما تل هذا الغرض ومن بينها وأشهرها منظمة الشفافية العالمية .

وفي بلدنا الحبيب، صار الفساد المالي سر طنا استشرى في الكثير من نواحيه، وأصبح خطره اكبر من خطر تدمير البلد. فالإنسان هو الذي يبني البلد وتدمير تدمير للبلد بأسره. لأن تدمير بنية البشر ووجه وأخلاقيته أشد بكثير من تدمير بنى البلد. وتاهيل وإعمار لبلاد يتوقف على تاهيل وإعمار أخلاق الإنسان. وبلا ريب، فإن الإنسان الصالح لا يحتاج إلى تاهيل .

ومن الجدير بالذكر أن الفساد لم يكن حديث النشأة، بل يعود إلى آلاف السنين، فقد ظهرت أولى حالاته في الصين في ١٠٦٩ في عهد الإمبراطور شن سونغ .

كما حاول ابن خلدون التصدي للرشوة والفساد ١٤٠٦١٣٢٢ حتى وصل الأمر بإقالته من منصبه . وقد عالج الفساد في أوروبا وخصوصا في عصر النهضة وبرز ميكافيلي في إيطاليا وكريستوفر وايغيل في بريطانيا وغيرهما .

يتضمن البحث :-

أولاً . تحديد مسببات الفساد المالي والإداري .

ثانياً . إجراءات الوزارة .

ثالثاً . الفساد الإداري .

رابعاً . المقترحات .

المقترحات:

لابد أن يكون هناك معالجات

١- قصيرة الأمد .

٢- طويلة الأمد .

فالأولى تكون للحالات الآتية :-

أ- الفساد المرتبط ببطء مؤقتة تمثل لجان فائسائم البنزين والغاز والعقود الفورية و ماشابه .

ب- المرتبط بالأمور المالية كاللجان التخصصية التي تشكل لأمر معين تنتهي بانتهائه .

ج. الفساد المرتبط بالأمور المالية هو الحال في محظلت التعب ثنوا المستودعات وتوزيعها وما إلى ذلك خلال أوقات شحة المنتجات، وكذلك المرتبطة بإعادة التأهيل والتطوير ومثيلاتها .

أما الثانية فترسم للحالات الآتية :-

أ- الفساد غير المرتبط بحالة أو أزمة مثل اللجان الدائمة وغيرها .

ب- الفساد في المواقع الحساسة مثل محظلت التعب ثنوا مواقع لتحميل والمستودعات ونقاط الدخول والتفتيش والجهات ذات العلاقة بالعقود والمناقصات والمزايدات وغيرها .

ج- الفساد المرتبط في الميادين الإدارية والقانونية ذات العلاقة بالتعليمات الإدارية والقانونية التي قد ينفذ الفساد إليها :

واقترح :

إدارياً :

- ١- إطلاق تسمية الجزاء على التشكرات والعقوبات بعد درجتها تحت هذا المسمى لأنه يشملهما لغوياً .
- ٢- وضع آليات لرفع العقوبات والتأكد من أنها تصب في المصلحة العامة .
- ٣- دراسة أثر العقوبات وما حققته من نجاح وأين أخفقت ولأخذ بطف كل منهما .
- ٤- مكافأة الملقب في حالة تجاوزه أسباب العقوبة ونجاحه في التخلص منها .
- ٥- زيادة الدعم المالي والتشجيع للموظفين كلما أمكن . إذ أن من شأنه خفض مدحني الفساد، وبقينا كلما زاد دخل الموظف وتوفرت احتياجاته، كلما تراجع مؤشر الفساد .
- ٦- دراسة جدوى العقوبات وآثارها، والاتفاق على أنه ربما تختلف عقوبة اثنين بنفس السبب وتبعاً لاختلاف شخصيتهما وتصور العقوبة الأدرع، لا إصدار عقوبات ثابتة وجاهزة تطبق على الجميع لكنها لا تشكل علاجا لكل المعافين .
- ٧- العمل على منع حصول تماس بين الموظف والمراجع، ولا يحصل ذلك إلا لو وجبت ضوابط دقيقة لتصرف أيضاً لأعمال والواجبات .
- ٨- التشديد في الإلجان المالية والتأكيد على منع تكرار عضوية موظف في أي لجنة مالية ما لتهتمض عليه فترة سنتين . لأن المدقق كادت سنة أشهر أو سنة تبقى الموظف على اتصال محتمل مع الجهات المتعاقدة مع الدائرة، أما فترة السنتين فتجعل الاحتمال أصعب .
- ٩- تعييد الصلاحيات ذات الرونة ولا سيما الصلاحيات غير المؤطرة بأ أنظمة قانونية محددة أو بتعليمات إدارية دقيقة وشفافة، والتي من شأنها أن توفر أسباب الفساد .
- ١٠- منع الاستثناءات والتجاوز على لقرارات والصلاحيات إلا بموافقة الوزير حصراً، حتى لا تتعدد الجهات المخولة أو الحملة لتلك الصلاحيات .
- ١١- اعتماد سياسة التدوير الوظيفي وإعطاء أفضلية لأصحاب الكفاءات والاستحقاق بصرف النظر عن العمر ولخدمة .

قانونياً :

- ١- توضيف قواعد الشريعة والأدلة من قاعدة (الحدود تدرك بالشبهات) ، والتحقق من حالات الفساد بالدليل .
- ٢- تشديد العقوبة بحق كل من ثبتت عليه حالة الفساد المالي لأكثر من مرة . كما يستحسن تقصي الأسباب والوقوف على جدوى هذه العقوبات وسبب عجز تأثيرها إن حصل ذلك .
- ٣- عصرنة العقوبات بما فيها العقوبات التأديبية كأن يقوم المعاقب بالقاء محاضرة مثلاً عن الفساد وغوائله، أو لا ترفع عقوبته إلا من بعد أن يقدم دراسة عن موضوع مماثل، لأن توجيهها كهنا ربما يشكل رادعاً أو علاجاً .
- ٤- تحديد الغرامات والعقوبات بكل دقة وشفافية غير قابلة للتأويل والتلاعب وترسيخ الأفضلية القانونية لقتل حصول اجتهاات .

إعلامياً:

- ١- اعتمد شعارات سنوية (مثل عام القضاء على الحسوبية، و عام القضاء على الرشاوى، و عام لقضاء على) ..
- ٢- إعلان إحصائيات الفساد وبيان مدى تبيد ثروات البلد بسبب ذلك، وعرض الصورة الغائرة البضاء في حال لو استثمر ذلك التبيد في البناء وثمراته .
- ٣- استنهاض روح الوطنية لدى الفرد وحثه على محاربة الفساد، وإشعاره بأهمية دوره في ذلك، وأن البلد لا يستغني عنه كونه شعلة تبيد إلى جانب بقية مشاعل البلد ظلم الظلم والدمار .
- ٤- التخطيط لحملة إعلامية شاملة لمحاربة الفساد، تتقدمها دراسة تخطيطية منهجية علمية، وتكون أولى خطواتها مؤتمر ركم الطبيب الناجح هذا، كما تشمل على :
 - أ. استخدام الوسائل الفجع إعلامياً، وخير وسائلها المطويات (الفلدرات) .. وخير الشعارات هي الدينية، لأنها هي التي تلجم طمع الإنسان وفساده، وهي أفضل علاج ذاتي للإنسان . فإن لم ينفع هذا فلا ير تجى لمل من غير ها.
 - ب. توظيف الشعارات الإعلامية للمصقات ذات الوقع الأقوى والأكثر تأثيراً في النفوس .
 - ج. توقيت الحملة الإعلامية بدقة، بحيث تكون في الوقت الذي تنتج فيه خير الثمار وتحقق أهدافها للرسمه، ولا سيما بعد زيادة واتب الموظفين وتحسن دخل الفرد .
 - د. تشكيل لجان إعلامية تخصصية من الكوادر الإعلامية ومن مكتب المفتش العام تتولى التخطيط للحملة بالتنسيق مع ممثلين من بقية دوائر الوزارة .
 - هـ. وضع برنامج بعد نجاح الحملة الإعلامية في الوزارة لحملة إعلامية تنطلق من الوزارة لتعم بقية الوزارات لتلأخذ وزارتنا موقع الريادة بين الوزارات .
 - و. المفتش العام :
- ١- قيام مكتب المفتش العام بترشيح موظفين نزيهين في كل دائرة يتولون إسناد مكتب المفتش العام بالمعلومات التي من شأنه أنجاح عملية محاربة الفساد، ويكونون غير خاضعين لسلطة مسؤول الدائرة
- ٢- تفعيل دور المفتش العام وذلك بمنحه صلاحيات أوسع مثل :
 - أ. منح موظفين بخ تارهم مكتب المفتش مكافأة مالية كبيرة وازي السبب الذي أكرموه الأجله .
 - ب. منحهم شكر وتقدير يعطيهم مثلاً قدما لسته أشهر أو مدة قدم تتناسب ومستوى الفساد الذي أوا بأذفسهم عنه .
 - ج. استحداث شهاده تقديرية بإسم شهادة النزاهه مثلاً تمنح الحاصل عليه امتياز أعلى أقرانه وحقوقاً متميزة يتم تقريرها في حينها .
- ٢- مجلسه كادر المفتش العام أن أخفقوا في احتواء لفساد في الأقسام التي يتابعونها بأشد من محاسبة الموظف المدان، لأن الإصلاح يأتي منهم وكذلك العكس .
- ٤- قيام كل مدير بإعداد خطة سنوية تتضمن :
 - أ. تركية موظفين وإعدادهم لتولي مسؤوليات إدارية .
 - ب. نقلهم إلى مواقع يستشري فيها الفساد .
 - ج. متابعة النتائج المتحققة وتقييمها .
- ٥- إن محاسبة الموظف، المتورط في فساد، وحده لا يكفي، بل بما يتعين محاسبة مسؤوله . لأنه إن لم يعلم فهو فاشل إدارياً، وإن علم فهو شريك معه .
- ٦- تثبيت موظف في موقعه لفترة طويلة عرفاً، فإن كان لا يمكن استبداله فيصار إلى تعيين موظف جديد ليكون بديلاً .



Abstract

The media become in our current as a force , its social wealth by power of political , economic and cultural . the media are conveying information and opinions , ideas through the movement of its communication to convey the traditions and promote the values and create new habits.

The media are struggling against blackout and impeding the free circulation of information with a view to education and public awareness and promote the values in the community , monitoring the government action and the disclosure of abuse of authority through the investigative and media work in- depth investigations that expose corruption and help to stimulate public opinion toward accountability, it would be important that the media of her movement to eradicate the suspicion and fear that does not create only (silent majority) and what is happening around them .

In order to carry out these tasks the media is necessary to support and assistance through information and facilitate the task of creating the right environment for success and get information and reach it to them The media is vital partner of civil society organizations in education and pushing towards the consolidation of good governance and for promoting a culture of corruption and support the systems of government accountable .

It should manage the media in any institution when it places a communication policy , to be integrated with media organizations that are part of the society's establishments of state . it can not prepare the policy of information and communication drawn and implemented in isolation from the general framework that controls this society and state .



Here we can benefit in this field depending on strategic communication planning in the media to achieve the proper communication of the media by civil society institutions that support human rights in order to create popular will want to reform and reject the corruption.

The media is an indispensable element in the fight against corruption to an important and fundamental considerations, communication and media activities would contribute to the awareness and educating the public to promote an environment of all other strategies that contribute to the reduction of this phenomenon as its disclosure administrative corruption in state institutions.

The researcher treated the issue from four topics: the first systematic framework of research and second, the media its role in promoting the values of integrity and the third role of the media in the detection of financial and administrative corruption and ways to fight and recommendation that we reach through the search